

## من التنمية إلى الديمقراطية





## عن المؤلف



دان سلاتر و جوزيف وونغ

دان سلاتر أستاذ للديمقراطيات الناشئة في قسم العلوم السياسية، ومدير مركز وايزر للديمقراطيات الناشئة في \*  
جامعة ميشيغان بالولايات المتحدة.

\* جوزيف وونغ أستاذ روز آند رالف هالبرت للابتكار في كلية مونك للشؤون العالمية والسياسة العامة، وأستاذ العلوم  
السياسية في جامعة تورنتو.

كان سجل آسيا في التحول الديمقراطي متفاوتاً على مستوى الدول، على الرغم من الارتباط العالمي بين التنمية  
والديمقراطية. لماذا تحولت بعض الأنظمة الاستبدادية في آسيا إلى الديمقراطية مع ازدياد ثرائها؟ ولماذا لم يحدث  
التحول ذاته في دول آسيوية أخرى؟ يحاول مؤلفا هذا الكتاب تقديم إجابة شاملة عن هذا السؤال مع طرح رؤى جديدة  
مهمة حول متى وكيف تحدث التحولات الديمقراطية؟ وكيف يمكن أن يصبح مستقبل آسيا؟

يشير مؤلفا العمل إلى أن «التنمية الاقتصادية حقيقة لا مفر منها في آسيا. فقد سعت جميع الدول في المنطقة إلى إعطاء  
الأولوية للنمو الاقتصادي السريع، استناداً إلى نموذج تنموي يقدر الصادرات، ويستخدم رعاية الدولة، لتشجيع  
التصنيع، ويعامل الشركات الخاصة على أنها حجر الزاوية في التنمية الوطنية. كان النمو الاقتصادي في آسيا متفاوتاً  
بشكل لا يمكن إنكاره. لقد نجا مئات الملايين من الفقر، لكن عشرات الملايين ما زالوا يعانون. تتباهى اليابان وكوريا

الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة بمكانة الدخل المرتفع لعقود. لحقتهما بعض الشيء ماليزيا وتايلاند وإندونيسيا بعد أن وصلت إلى مستويات تنمية مقبولة. وفي الوقت نفسه، تقاعست دول أخرى بشأن الانضمام إلى آسيا التنموية من خلال السعي وراء نمو رأسمالي سريع تقوده الصادرات وتحت رعاية الدولة إلى ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وهي: الصين وفيتنام وكمبوديا، وفي الآونة الأخيرة ميانمار. بالنسبة للصين، فقد تجاوزت البقية، بينما لم تلحق بركب «الآسيويين التنمويين من حيث دخل الفرد».

بعد هذه المقدمة العامة، ليس الهدف الأساسي في هذا الكتاب هو شرح التحول الاقتصادي التنموي في آسيا؛ بل يتجاوزها إلى شرح نمط أقل وضوحاً بكثير. يقول المؤلفان: «على الرغم من كل التحديث الاقتصادي الملحوظ في آسيا التنموية، انتقل تقريباً نصف المنطقة من الاستبداد إلى الديمقراطية، حتى مع انتقال المنطقة بأكملها من الفقر إلى الثروة، وإن كان بشكل غير متساوٍ داخل البلدان نفسها. هذا النمط غير المتكافئ من التحول الديمقراطي أمر مذهل ومحير مثل التنمية الاقتصادية المثيرة للإعجاب في آسيا، لأنه إذا كانت التنمية الاقتصادية حقيقة لا مفر منها في آسيا، فإن الصلة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية هي الارتباط الذي لا مفر منه في العالم الحديث. هناك استثناءات واضحة ومهمة بالطبع في إفريقيا والشرق الأوسط. ومع ذلك، لا يزال النمط العالمي العام واضحاً ودائماً، كما حددته نظرية التحديث منذ فترة طويلة: تميل الدول الأكثر ثراءً إلى أن تكون ديمقراطية. هذا صحيح بشكل خاص، كما هي الحال في آسيا التنموية، عندما تكون التنمية الاقتصادية مدفوعة بالأسواق الرأسمالية وترافقها تحولات طبقية هائلة».

يتألف الكتاب من تسعة أقسام وخاتمة، وهي موزعة كالتالي: (1) الديمقراطية من خلال القوة. (2) تشكيل آسيا التنموية. (3) اليابان: أول دولة ديمقراطية تنموية في آسيا. (4) تايوان: نموذج الديمقراطية من خلال القوة. (5) كوريا الجنوبية: الديمقراطية بين انقطاع وانتظام. (6) الصين حتى 1989: ضعيفة للغاية لتتنازل. (7) العسكرة التنموية: مخارج عكسية. (8) تنمية شركة بريتانيا للصناعات المحدودة: الاستبداد المرير. (9) الاشتراكية التنموية: الهيمنة وتجنب الديمقراطية. الخلاصة: عالمية الديمقراطية وضعفها.

### التفاوت في التحول الديمقراطي

يعتمد المؤلفان منظوراً تاريخياً مقارناً لمعاينة وشرح تجربة التحول الديمقراطي غير المتكافئة في آسيا. والأهم من ذلك، أن التفاوت في التحول الديمقراطي في المنطقة لا يعكس بشكل مباشر تفاوتها في التنمية. لا ترتبط مستويات التنمية الاقتصادية بشكل واضح بمستويات الديمقراطية في آسيا التنموية. إذا كان الأمر كذلك، فإن قصة التحول الديمقراطي في آسيا ستكون قصة تحديث خالصة، لكن من الواضح أنها ليست كذلك. اللافت للنظر أن سنغافورة وهونغ كونغ تتمتعان بفرص الثراء، لكنهما ليستا ديمقراطيتين. لا تقترب الصين من الديمقراطية حتى مع ازدياد ثرائها بشكل هائل. وأصبحت إندونيسيا دولة ديمقراطية وظلت كذلك لأكثر من عقدين، على الرغم من حالتها المتواضعة في الدخل المتوسط؛ وحتى ميانمار اتخذت خطوات كبيرة نحو التحول الديمقراطي في 2010، بينما ظلت أفقر دولة تنموية في آسيا، قبل انقلاب عسكري غير تلك المكاسب الديمقراطية الضعيفة والمموسة في عام 2021.

يرى المؤلفان أن أحد الافتراضات المركزية في الكتاب تتمثل في أن الديمقراطية عبر آسيا التنموية لم تكن فقط متفاوتة؛ بل تم تجميعها؛ أي أن أنواعاً معينة فقط من الاقتصادات السياسية في آسيا التنموية قد جربت الإصلاحات الديمقراطية، وفي بعض الحالات، أكملت وعززت تحولاتها الديمقراطية، في حين لم تفعل الأنواع الأخرى ذلك. يعلق على ذلك قائلاً: «يتطلب شرح النمط العنقودي من الاستبداد والديمقراطية إعادة التفكير بشكل أساسي في الجغرافيا الآسيوية نفسها. كما يتطلب إعادة التفكير في كيفية تشكيل التنمية لإرساء الديمقراطية. لقد شكلت التنمية الاقتصادية بعمق أنماط التنمية الديمقراطية في آسيا، كما يتوقع المرء بشكل عام، لكن هذا فقط لأن أنواع التنمية الاقتصادية

ارتبطت بأنواع مختلفة من التنمية السياسية. أنشأت الأنظمة الاستبدادية عبر آسيا التنمية نقاط قوة سياسية كبيرة، لكن ترافقت الأنماط التنموية المختلفة ذات الأهمية الخاصة مع صعود مناصب بارزة وهيمنة منظمات وفاعلين سياسيين مختلفين للغاية: البيروقراطيات والأحزاب المحافظة والأحزاب الاشتراكية والجيوش. لقد وضعوا أيضاً حالات التنمية في الدول الـ12 في آسيا بشكل مختلف تماماً في الاقتصاد العالمي، ما عزز أنماطاً مختلفة من التبعية التاريخية للقوى الكبرى مثل الصين، وبريطانيا العظمى، واليابان، والولايات المتحدة. وبهذه الطريقة القوية ولكن غير المباشرة، قسم نمط شامل للتنمية الاقتصادية آسيا بحلول أوائل القرن الحادي والعشرين، بالتساوي تقريباً، إلى نصفين أحدهما استبدادي والآخر ديمقراطي».

### الديمقراطية من خلال القوة

يجد المؤلفان أن المسار الأكثر شيوعاً للتنمية في آسيا إلى الديمقراطية كان غير عادي، لكنه ليس فريداً. هذا المسار هو الديمقراطية من خلال القوة. يقولان عن ذلك: «قد يبدو من البدهي أن نقول إن الديمقراطية لا يمكن أن تظهر إلا بمجرد أن يصبح النظام الاستبدادي أضعف من أن يتحملة. ومع ذلك، فإن تجربة التحول الديمقراطي التاريخية في آسيا تظهر عكس ذلك باستمرار. من اليابان - بعد احتلال أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية - إلى ميانمار في 2010، وتايوان وكوريا الجنوبية وإندونيسيا وتايلاند، تنازلت الأنظمة الاستبدادية الراهنة في آسيا التنموية مراراً وتكراراً عن الديمقراطية من دون التنازل عن الهزيمة. لقد انفتحت الأنظمة أمام منافسة انتخابية أكثر حرية وإنصافاً، ليس كوسيلة للخروج من السلطة ونقل السلطة إلى خصومها، ولكن كوسيلة لتعزيز سلطتها في لعبة ديمقراطية».

يضيفان على ذلك: «السمة المميزة للديمقراطية من خلال القوة في آسيا التنموية هي الثقة بالنظام، وليس انهيار النظام. نرى الأنظمة الاستبدادية، على وجه التحديد، تشرع في إصلاحات ديمقراطية عندما تمنحها قوتها المترامية تاريخياً نوعين مميزين من الثقة. الأول الثقة بالنصر. هذا هو التوقع بين النخب الاستبدادية الحالية بأنها يمكن أن تحقق نتائج جيدة، أو حتى تستمر في الهيمنة الكاملة، في الانتخابات الديمقراطية. والثاني هو الثقة في الاستقرار. هذا هو توقعهم بأن الاستقرار السياسي ومعه التطور الاقتصادي سيدومان في ظل ظروف ديمقراطية».

ويشير المؤلفان إلى أن أكبر مصدر للاستقرار والثقة بالنصر يكمنان في التنظيمات السياسية، وخاصة الأحزاب السياسية والدولة البيروقراطية. ومع ذلك، فإن التنمية الاقتصادية نفسها تسهم أيضاً في كل من الثقة بالنصر والثقة بالاستقرار الضروريين للأنظمة الاستبدادية لإرساء الديمقراطية من خلال القوة. يقولان: عندما كان القادة الاستبداديون في آسيا التنموية يفتقرون إلى الثقة بالنصر والثقة في الاستقرار، فإنهم لم يسعوا وراء الإصلاحات الديمقراطية، بغض النظر عن مقدار الضغط الذي واجهوه لإرساء الديمقراطية. بدلاً من ذلك، عند تحولهم إلى الديمقراطية، فإنهم فعلوا ذلك ليس للتنازل عن سلطتهم، ولكن لتحقيق الاستقرار فيها على أسس أكثر صلابة. تتناقض هذه الحجة بشكل حاد مع المفهوم التقليدي القائل إن الدكتاتوريين يفسحون الطريق فقط تحت الضغوط الأكثر تطرفاً؛ بل وحتى الوجودية. ويضيفان: الديمقراطية من خلال القوة ليست تصميماً ذكياً. إنها تجربة عكسية. كما يشير إلى أنه مع ذلك، فإن تركيزنا على توقعات الاستقرار لا يعني أن الضغوط من أجل التحول إلى الديمقراطية غير مهمة؛ بل هي حيوية للغاية. لم يكن فريدريك دوغلاس مخطئاً عندما قال: إن «السلطة لا تقبل أي شيء من دون طلب. عندما لا تواجه الأنظمة الاستبدادية القوية ضغوطاً من أجل التغيير، فمن غير المرجح أن تغير مسارها. من المستبعد جداً أن يتبنى المستبدون الإصلاحات الديمقراطية في غياب التحديات السياسية».

يمكن أن تأتي الضغوط من أجل التحول الديمقراطي من الخارج، كما حدث عندما أصبحت اليابان وتايوان ديمقراطيتين، جزئياً كطريقة لضمان استمرار الدعم الأمني الأمريكي. يمكن أن تأتي أيضاً من الأسفل، مثلما ساعدت الاحتجاجات الضخمة على التحول الديمقراطي في تسريع تغيير النظام في كوريا الجنوبية أواخر الثمانينات. ويمكن أن تأتي الضغوط من أجل التحول الديمقراطي من الاقتصاد، مثلما حدث عندما أدى الانهيار الكارثي لإندونيسيا خلال

الأزمة المالية الآسيوية في أواخر التسعينات إلى استنفاد استراتيجية تطوير نظام سوهارتو بشكل مؤلم. كلما زادت هذه الضغوط التي تواجهها الديكتاتوريات، زادت احتمالية تحولها إلى الديمقراطية. ومع ذلك، من الضروري التمييز من الناحية المفاهيمية، والتقييم التجريبي بطريقة منفصلة، بين الضغوط التي تواجهها الأنظمة فجأة من نقاط القوة التي تمتلكها بشكل دائم، على حد تعبير مؤلفي الكتاب. ويؤكد أن مفتاح الإصلاح الديمقراطي في نظريتهما للديمقراطية من خلال القوة ليس تصور النخب الاستبدادية لخطر ثوري وشيك وانهيار النظام المقبل؛ بل إنه توقعهم الراسخ بالاستقرار المستمر وحتى النصر الكامل المستمر بعد التحول الديمقراطي.

### القوة مقابل الضعف

من المؤكد أن كل نظام استبدادي يمتلك مزيجاً من نقاط القوة والضعف، ولا يمكن تجاهلها في أي حالة واقعية من التحول الديمقراطي. ومع ذلك، هناك اختلافات لافتة للنظر بين الحالات التي تسود فيها قوة النظام في عملية التحول الديمقراطي، وتلك التي يكون فيها الضعف الاستبدادي هو العامل الرئيسي الذي يدفع تغيير النظام. يقول المؤلفان: «في الفهم القانوني لكيفية انتهاء الاستبداد وبدء الديمقراطية، والذي نسميه الديمقراطية من خلال الضعف، تقول القصة شيئاً كهذا: النخب الحاكمة منقسمة بعمق، وتواجه احتمالاً وشيكاً بشكل متزايد للإطاحة عبر العنف إذا لم تفسح المجال أمام الآخرين. وبالتالي إما أن يجلسوا مع قادة المعارضة للتفاوض على خروج سلمي من السلطة وإما أن يفروا ببساطة من المشهد تاركين في أعقابهم نظاماً منهزماً. تنشأ الديمقراطية كملاد أخير للقادة الاستبداديين. في هذه السيناريوهات، يكون انهيار النظام مفاجئاً نسبياً، ويتم التخلي عن شرعيته تماماً مع صعود مجموعة حاكمة جديدة تماماً إلى السلطة. يصبح النظام معارضة، إذا نجا من الانتقال أصلاً، وتصبح المعارضة هي النظام. ببساطة، النظام ينهار متنازلاً عن الهزيمة. يمكن القول إن زوال نظام ماركوس في الفلبين عام 1986 هو مثال كلاسيكي واضح عن ذلك.»

ويضيفان: «تبدو الديمقراطية من خلال القوة مختلفة عن الديمقراطية من خلال الضعف. في الأغلب تستمر النخب الحاكمة في الحكم أو على الأقل تقاسم السلطة في الائتلاف الحاكم، على الرغم من تغيير النظام. بدأ التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية أشبه بسيناريو القوة هذا أكثر من سيناريو الضعف الذي ظهر في الفلبين في وقت واحد تقريباً ووسط ضجة عالمية أكبر بكثير.»

ويجدان أنه «من (فضيلة) القادة الاستبداديين في الوقت الراهن التحول إلى الديمقراطية بشكل استباقي ومن موقع قوة، ما يجعلهم أكثر قدرة بكثير على توجيه عملية الانتقال حسب رغبتهم. كلما كان النظام أقوى وهو يبدأ بهذه التجربة، كانت فرصه في السيطرة على الانتقال أفضل. على النقيض من ذلك، إذا انتظر النظام وقتاً طويلاً، وبدد فرصته لتغيير نفسه والنظام السياسي وفقاً لشروطه الخاصة، فعلى الأرجح أنه سيفقد السيطرة على العملية بالكامل. هذا ما حدث خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في ماليزيا وكمبوديا وهونغ كونغ، ويمكن أن يحدث في المستقبل القريب جداً في الصين وسنغافورة وفيتنام.»

ويمكن القول إن الإصلاحات الديمقراطية بدأت عندما شعرت النخب الاستبدادية بثقة كبيرة في الانتصار والثقة في الاستقرار، وليس عندما كانت في دوامة الموت للأزمة السياسية والانهيار الوشيك. علاوة على ذلك، كلما زادت قوة هذه الأنظمة الاستبدادية قبل التحول الديمقراطي، ازدادت ثقتها بعد التحول الديمقراطي.

وبالتالي، ليس من قبيل المصادفة أن التحول الديمقراطي سار بسلاسة تامة بالنسبة للأحزاب المحافظة القوية القائمة في اليابان ما بعد الحرب، وكوريا الجنوبية، وتايوان، في حين شهدت الأنظمة التي يقودها الجيش في إندونيسيا وتايلاند وميانمار، تحولات أكثر صرامة وقابلة للانعكاس من الاستبداد إلى الديمقراطية. على العموم، الوقت كفيلاً بتحديد ما إذا كانت (الصين وسنغافورة وفيتنام) ستصبح في النهاية (مثل كمبوديا وهونغ كونغ وماليزيا)، أي الحالات الاستبدادية القوية التي ترفض التحول إلى الديمقراطية من خلال القوة.

## ترجمة وعرض:

نضال إبراهيم

"حقوق النشر محفوظة لصحيفة الخليج. © 2024."